

ملحق ١٢: تاريخ وذاكرة الحرب الأهلية اللبنانية جلسة: التسلسل الزمني

في ما يلي نسخة مقتضبة ومترجمة لسونه هوغبولي «التاريخ وذاكرة الحرب الأهلية اللبنانية والعنف الجماعي والمقاومة»^١

المقدمة

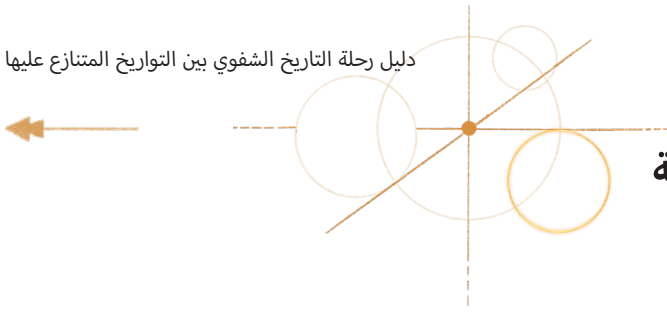
اندلعت الحرب الأهلية اللبنانية نتيجة أسباب لبنانية داخلية ونزاع إقليمي شاركت فيه عدّة أطراف إقليمية ودولية. دارت هذه الحرب حول بعض القضايا التي طغت على المشهد السياسي الإقليمي في الشرق الأوسط في النصف الثاني من القرن العشرين، بما في ذلك الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وصراع الحرب الباردة، والقومية العربية، والإسلام السياسي. وقد تقاطعت النزاعات حول هذه المسائل مع خلافات طويلة الأمد ضمن النخبة السياسية اللبنانية ولدى جزء من الشعب حول المحاصصة الطائفية للسلطة، والهوية الوطنية، والعدالة الاجتماعية، وتحالفات لبنان الاستراتيجية.

سقط نتيجة سنوات القتال الـ١٥ تلك حوالى ٩٠,٠٠٠ ضحية، بحسب خبيرٍ الإحصاء الأكثر موثوقيةً، لبكي وأبو رجيلي (١٩٩٤). أمّا التقديرات الأعلى، التي يصل بعضها إلى ١٥٠,٠٠٠ ضحية، فيبدو أنّها مُقتبسة عن تقارير الصحافة الأجنبية التي تعود إلى أوائل التسعينيات والتي يُعاد نشرها بلا أيّ تدقيق (Hanf ١٩٩٣: ٣٣٩). في المقابل، تستند الأرقام التي يقدّمها لبكي وأبو رجيلي، والتي يدعمها المصدر الأكثر موثوقية بعدهما (Hanf ١٩٩٣: ٣٣٩-٥٧)، إلى معلومات من الجيش اللبناني، والقوى الأمنية، والصليب الأحمر، وعدد من المنظمات المهنية والأحزاب السياسية والميليشيات، كما إلى تقارير من الصحافة اللبنانية خلال الحرب. إلا أنّ ذلك لا ينفي أنّ هذه المعلومات جُمعت في ظلّ صعوبات شديدة، ومن الممكن أن يكون الرقم الحقيقي يفوق ١٠٠,٠٠٠. ومن بين الـ٩٠,٠٠٠ شخص الذين قُتلوا، يبلغ عدد المخطوفين أو المفقودين ٢٠,٠٠٠ شخص، يُفترض أنّهم متوفّون لأنهم ما زالوا في عداد المفقودين. كذلك، تعرّض حوالى ١٠٠,٠٠٠ شخص لإصابات خطيرة، كما تمّ تهجير ما يقارب مليون شخص، أو ما يُعادل ثلثي عدد سكان لبنان (لبكي وأبو رجيلي ١٩٩٤: ٢٠).

وبالإضافة إلى العدد الهائل من القتلى، تمّ تدمير القسم الأكبر من البنى التحتية اللبنانية، كما فقد لبنان مكاتبه وسمعته كنموذج للتعايش بين الطوائف في الشرق الأوسط العربي. فالحرب الأهلية اللبنانية كانت من أشدّ النزاعات التي شهدتها الربع الأخير من القرن العشرين، كما تركت إرثاً سياسياً واجتماعياً يستوجب فهم الأسباب التي أدت إلى اندلاع هذا العدد الكبير من حلقات العنف الجماعي. تُعتبر ذاكرة الحرب الأهلية مسألة شائكة بالنسبة إلى الكثير من اللبنانيين، الذين اجتمعوا خلال فترة ما بعد الحرب لمناقشتها وإحياء ذكراها واستخلاص العبر. برأيهم، استمرت

^١ سونه هوغبولي Sune Haugbolle، «التاريخ وذاكرة الحرب الأهلية اللبنانية، العنف الجماعي والمقاومة» ٢٥ أكتوبر ٢٠١١، Science Po





ملحق ١٢: تاريخ وذاكرة الحرب الأهلية اللبنانية جلسة: التسلسل الزمني

الحرب بأساليب أخرى بعد نهايتها الرسمية، كما أنّ جولات العنف التي تهزّ لبنان بشكل دوري منذ التسعينيات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحرب الأهلية. لذا، فإنّ تذكّر العنف الجماعي في لبنان وتحليله وفهمه ليس مجرد جهد أكاديمي، بل هو ضرورة ملحة بالنسبة إلى عدد كبير من اللبنانيين لتحقيق الإصلاح السياسي والمصالحة الوطنية.

لم ينجح اتفاق الطائف، الذي وضع حدّاً للحرب الأهلية في العام ١٩٨٩، في حلّ الأسباب الأساسية التي أدت إلى اندلاع الحرب أو حتّى في التطرّق إليها، ومنها التقاسم الطائفي للسلطة في لبنان، وقضية اللاجئين الفلسطينيين، ووجود القوّات السورية على الأراضي اللبنانية والوصاية السورية، ووضع حزب الله باعتباره الميليشيا المسلّحة الوحيدة. ثمّ جاء اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري في العام ٢٠٠٥، وحرب العام ٢٠٠٦ بين حزب الله وإسرائيل، وانعدام الاستقرار السياسي المستمرّ في البلاد، ليؤكّد اللبنانيين أنّ العنف متأصل في كيانهم السياسي. ففي الخطاب اليومي في لبنان، وحتّى في الكتابات الأكاديمية عن الحرب، يتمّ تصوير تجربة اللبنانيين في عيش جولات العنف الجماعي المتكرّرة على أنّها «غير منطقية»، أو خارج نطاق المعقول ببساطة (انظر «خلف» ٢٠٠٢: ١-٢٢ للاطلاع على نقاش حول «عقلانية» الحرب الأهلية).

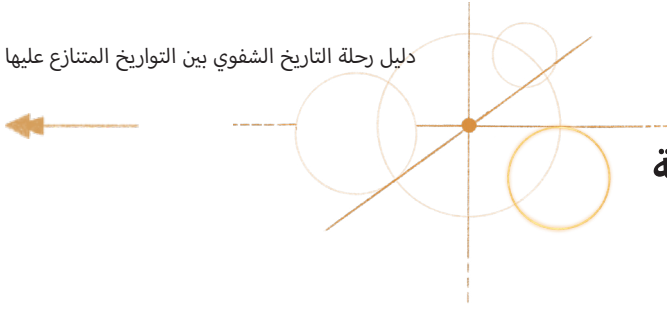
[...]

أ. اندلاع الحرب الأهلية وأسبابها الجوهرية والقوى المحرّكة لها

ما يُشار إليه عادةً بالحرب الأهلية اللبنانية كان في الواقع سلسلة من النزاعات المرتبطة ببعضها البعض إلى حدّ ما والتي اندلعت بين الأطراف اللبنانية والقوى الخارجية والتحالفات المتغيّرة بينها، فزعزعت استقرار الدولة اللبنانية بين العامين ١٩٧٥ و١٩٩٠. يمكن تقسيم هذه النزاعات إلى خمس حقبات رئيسية: (١) حرب السنين من نيسان/أبريل ١٩٧٥ حتّى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦؛ (٢) الفترة الفاصلة الطويلة التي شهدت عدّة مساعي سلام باءت بالفشل، وتدخّلات إسرائيلية وسورية، وسلسلة من النزاعات الداخلية، بين تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ وحزيران/يونيو ١٩٨٢؛ (٣) الغزو الإسرائيلي والمرحلة التي أعقبته مباشرة، من حزيران/يونيو ١٩٨٢ حتّى شباط/فبراير ١٩٨٤؛ (٤) الحروب الداخلية التي وقعت في أواخر الثمانينات؛ (٥) الحروب بين المسيحيين بين العامين ١٩٨٨ و١٩٩٠ التي أدت إلى انتهاء الحرب.

في كلّ حقبة من تلك الحقبات، وقعت معارك ومجازر وعمليات اغتيال مروّعة، منها مجازر السبت الأسود وتلّ الزعتر والدامور بين العامين ١٩٧٥ و١٩٧٦؛ وحرب الجبل بين القوى الدرزية والمسيحية بين العامين ١٩٨٢ و١٩٨٣؛ والقصف الإسرائيلي لبيروت الغربية في آب/أغسطس ١٩٨٢، ومجزرة صبرا وشاتيلا التي تلت ذلك؛ وحرب المخيمات بين القوى الفلسطينية والشيوعية التي امتدّت من العام ١٩٨٥ حتّى العام ١٩٨٧؛ وحرب ميشال عون ضدّ القوّات اللبنانية بقيادة





ملحق ١٢: تاريخ وذاكرة الحرب الأهلية اللبنانية جلسة: التسلسل الزمني

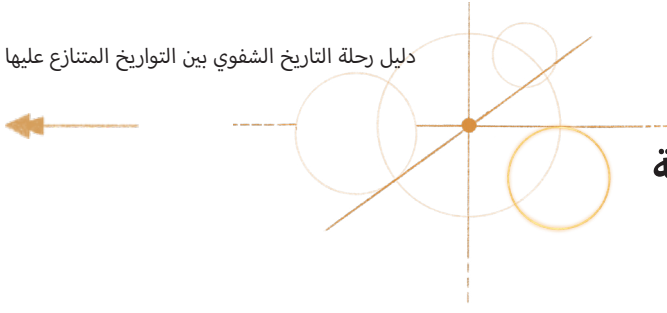
سمير جعجع وضدّ الجيش السوري في العامَيْن ١٩٨٩ و١٩٩٠. وتتقاطع النقاشات حول هذه الأحداث بشكل خاصّ مع عدد من الموضوعات الأخرى، التي نستعرضها في ما يلي باختصار.

يُجمع المؤرّخون على أنّ الحرب اندلعت نتيجة الانقسامات المتزايدة بين اللبنانيين الذين دعموا حقّ الفلسطينيين في تنفيذ عمليات ضدّ إسرائيل من الأراضي اللبنانية، وأولئك الذين رفضوا ذلك. تزامنت هذه الانقسامات مع مسائل خلافية أخرى، خصوصاً ما إذا كان نظام تشارك السلطة المُعتمد منذ الميثاق الوطني في العام ١٩٤٣ مستداماً أو بحاجة إلى إصلاح جذري، وما إذا كان على لبنان توجيه تحالفاته الدولية نحو العالم العربي والاتّحاد السوفياتي أو نحو الغرب وحلفائه المحليين. فمن جهة، طالبت الحركة الوطنية اللبنانية، بقيادة كمال جنبلاط، بتعديل نظام المحاصصة الطائفية وإرساء تحالف يساري-مسلم يضع لبنان في خندق واحد مع أنظمة «راديكالية» أخرى، مثل سوريا وليبيا والعراق. وسمح انعدام الاستقرار الأمني الداخلي بتسلّح عدّة ميليشيات، ولم يقتصر ذلك على الميليشيات المنضوية تحت الحركة الوطنية، بل أيضاً تلك التابعة للجهة المسيحية المحافظة. وعليه، يعتبر الكثير من الباحثين (مثل طرابلسي ٢٠٠٧: ١٧٤) أنّ قرار الرئيس سليمان فرنجية القاضي بتفكيك «المكتب الثاني» لقوى الأمن شكّل قطعاً نهائياً مع المقاربة الدبلوماسية لسلفيّه فؤاد شهاب وشارل حلو.

إنّ نقطة الخلاف الأبرز في ما يتعلّق باندلاع الحرب الأهلية تكمن في وجود الفصائل الفلسطينية المسلّحة على الأراضي اللبنانية. فنقاش المؤرّخين لا يقتصر على القضية الفلسطينية في ذاتها وحقّ الحركة الوطنية في دعم منظمة التحرير الفلسطينية، بل يتعلّق بما إذا كان لبنان قد طوّر نظاماً توافقياً قابلاً للاستمرار بين العامَيْن ١٩٤٣ و١٩٧٥ وبالأثر النسبي للقوى الخارجية على الدولة اللبنانية. يعتبر فريد الخازن (٢٠٠٠: ٣٨٥)، في تنفيذ لجوانب الدولة اللبنانية في فترة ما قبل الحرب، أنّ النظام اللبناني أثبتّ مراراً وتكراراً أنّه نموذجٌ مرنٌ لتشارك السلطة بين الطوائف المختلفة في البلاد. فأشار الخازن إلى أنّ جميع الأزمات الحكومية، باستثناء واحدة فقط، التي حصلت منذ اتّفاق القاهرة في العام ١٩٦٩ وحتى اندلاع الحرب في العام ١٩٧٥، كانت تتمحور حول منظمة التحرير الفلسطينية. لذا، بحسب الخازن، ينبغي النظر إلى مسألة زعزعة استقرار الدولة اللبنانية على أنّها نتيجة للقضية الفلسطينية.

بالرغم من أنّ كتاب الخازن يتضمّن حججاً مدعومة وبحثاً علمياً، إلا أنّه لا يختلف عن المحاولات التبسيطية لإلقاء اللوم على قوى خارجية. فبالنسبة إلى أولئك الذين يسلّطون الضوء على العوامل الداخلية، مثل عجز نظام المحاصصة عن الاستجابة إلى العدد المتزايد للشيعّة، وهيمنة الطائفة المارونية على الدولة بشكل عام، يطغى الحديث عن القضية الفلسطينية على نقد النظام اللبناني، حتى إنّهُ يمكن النظر إلى هذا الموقف باعتباره جزءاً من





ملحق ١٢: تاريخ وذاكرة الحرب الأهلية اللبنانية جلسة: التسلسل الزمني

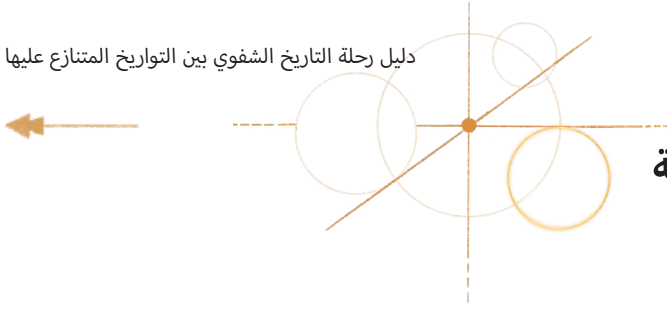
الخطاب التاريخي «المسيحي» أو المُحافظ، الذي يسعى إلى إلقاء اللوم على اليمين المسيحي أو النظام الطائفي. ومن الشعارات الشهيرة التي تُعبّر عن الموقف الذي يعتبر أنّ الحرب اندلعت نتيجة عوامل خارجية «حرب من أجل الآخرين»، وهو عنوان لكتاب الصحافي والدبلوماسي غسان تويني الشهير الصادر في العام ١٩٨٥ (تويني ١٩٨٥). وبعد انتهاء الحرب، تحوّلت عبارة «حرب من أجل الآخرين» إلى مطية لتفادي الشعور الفردي والجماعي بالذنب نتيجة الحرب الأهلية وإلقاء اللوم على الخارج. وتكرّر قسم كبير من النقاش العام عن الحرب منذ العام ١٩٩٠ حول مسألة العوامل الخارجية/الداخلية التي أدّت إلى اندلاع الحرب، حتّى إنّ جهود التأريخ النقدي لم تكن بمنأى عن هذه النقاشات («خلف» ٢٠٠٢: ١٥-٢٢).

في المقابل، تهتمّ مجموعة أخرى من الباحثين، الذين يركّزون على الديناميات الداخلية للحرب الأهلية، بالتفسيرات المُستندة إلى الاقتصاد السياسي. فيُسلّط هؤلاء الضوء على الاعتماد الشديد للاقتصاد اللبناني على الرأسمالية الغربية بدءاً من أواخر القرن التاسع عشر. على سبيل المثال، يُظهر عالم الاجتماع سليم نصر (١٩٧٨)، مُنطلقاً من نظرية التبعية، كيف أنّ تدفق رأس المال الأجنبي كان يخدم الهيمنة الاجتماعية والسياسية للطبقة البورجوازية المحليّة والعربية في لبنان، التي كانت متواطئة مع زعماء الطبقة السياسية اللبنانية، المتحدّرين من عائلات ثرية وصاحبة نفوذ. فكما بيّن مايكل جونسون في دراسته «الطبقة والمحسوب في لبنان» (Class and Client in Beirut) في العام ١٩٨٦، كان الزعماء يؤدّون دوراً محورياً في ضبط العنف على الصعيد المحلي. فمن خلال سيطرتهم على القادة السياسيين الأقلّ شأنًا، الذين يسيطرون بدورهم على «الشارع»، كان الزعماء يشكّلون الحلقة الأهمّ في الحفاظ على النظام التوافقي البرلماني ومفوضات السلطة الطائفية والنفوذ على الصعيد المحلي. ولكن بحسب جونسون، مع بدء تضاؤل نفوذ هؤلاء الزعماء - وخصوصاً الزعماء السنة في بيروت الغربية - في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، بدأ النظام الذي يضمن السيطرة على المجتمع بأكمله بالانهيار (Johnson ١٩٨٦). في كتاب صدر لاحقاً بعنوان «الكلّ رجال شرفاء» (All Honourable Men)، يُعيد مايكل جونسون تقييم عمله السابق وينتقده لتركيزه المُفرط على النظرة الطبقيّة لجذور الحرب الأهلية، ويقترح بدلاً من ذلك قراءة اجتماعية-نفسية، تُركّز على التحوّل في العلاقات ضمن الأسرة النواة في بيروت قبل الحرب (Johnson ٢٠٠٢).

ب. النقاشات حول العنف الطائفي

تقدّم أعمال علماء الاجتماع الماركسيين، مثل سليم نصر (١٩٨٣) وفواز طرابلسي (١٩٩٣) وفؤاد شاهين (١٩٨٠)، نظرةً تصحيحية لما يعتبرونه إفراطاً في استخدام حجّة الطائفية كمطية لتفسير النزاع. فهذا التفسير الطائفي يطرح إشكاليات عدّة، إذ يتقاطع مع الأحكام المسبقة السائدة في السرديات الصحافية عن الحرب باعتبارها تجددًا للكراهية الطائفية





ملحق ١٢: تاريخ وذاكرة الحرب الأهلية اللبنانية جلسة: التسلسل الزمني

القديمة. لكن، لا يمكن أن ننفي بالكامل تأثير الانتماء الطائفي وكيفية تشكيله للآراء السياسية الذاتية لكل مجموعة، خلال الحرب وفي الفترة التي سبقتها. فالجانب الطائفي للحرب يتقاطع مع نقاش أقدم بكثير حول الطائفية في لبنان، يعود على الأقل إلى الحروب التي شهدها جبل لبنان بين العامين ١٨٤٠ و١٨٦٠ (Weiss ٢٠٠٩). فالبعض يعتبر أن القومية اللبنانية نشأت لا بسبب الطائفية السياسية، بل بالرغم منها. فبحسب تعبير فرّو (٢٠٠٣: ٦٧)، أدى إنشاء فرنسا لدولة لبنان الكبير في العام ١٩٢٠ إلى تحقيق التمثيل الطائفي للأوليغارشية السياسية على الصعيدين المحلي والوطني وتسلمها زمام السلطة. وفق هذا المنظور، أنتج هذا الترتيب المؤسسي الطائفي شعبين منفصلين يتعايشان ضمن بلد واحد. ويعتبر منتقدو النظام الطائفي أنه لولا مرونة المجتمع المدني خلال الحرب، لما بقي لبنان موجوداً كدولة بعد الحرب. وقد تعززت هذه النظرة في فترة ما بعد الحرب بسبب المشاحنات الطائفية المتكررة بين القيادات السياسية، التي تؤدي إلى مآزق سياسية وانعدام الفعالية، كما تُقوّض عملية الإصلاح.

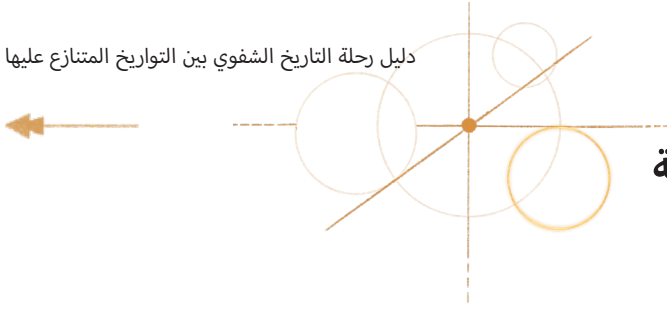
في المقابل، يؤمن مؤيدو النظام الطائفي بقدرته المثبتة تاريخياً على احتواء النزاعات وحلّها (Weiss ٢٠٠٩: ١٤٣-٤). وكما يشير سمير خلف (٢٠٠٢: ٣٢٧-٢٨)، بالرغم من التعبيرات الاجتماعية والسياسية السلبية للجدور الطائفية في الماضي القريب، يمكن تجريد هذه الجدور من التعصب وتحويلها إلى أساس لأشكال عادلة من تقاسم السلطة. صحيح أن الهوية الوطنية اللبنانية قد تكون هشة، إلا أنها تبقى انتماءً راسخاً ذا تاريخ طويل يتميز بتمارّج الهويات المتعددة. فقد أدى الإصرار على تكريس وحدة وطنية صافية إلى كوارث على صعيد لبنان ككل وعلى صعيد مؤيدي هذا الطرح داخل الحركة الوطنية اللبنانية. يمكن تعريف القومية اللبنانية وفق هذه الرؤية باعتبارها «شبكة هشة من الهويات الطائفية والوطنية والإيديولوجيات العامة»، وقبول هذه الشبكة الهشة (Reinkowski ١٩٩٧: ٥١٣). بالمعنى السياسي، تُشير هذه الرؤية إلى أن النظام الطائفي، ولكونه يعكس تكوين المجتمع، قادرٌ على إدارة النزاع بفعالية أكثر من النظام العلماني (Messara ١٩٩٤).

[...]

ج. المجازر والعنف الجماعي

ما من خلاف حول وقوع عدد كبير من المجازر وواقع أن مئات المدنيين، وفي بعض الحالات الآلاف منهم، قد قُتلوا، بل إن النقاش بين المؤرخين يتمحور حول كيفية تفسير الظروف السياسية التي أحاطت بتلك المجازر والقناعة التي أدت إلى تنفيذ هذه المجازر باعتبارها ضرورية. في الكثير من الحالات، أصبحت هذه الأحداث عوامل تأسيسية في كيفية فهم المجموعات السياسية لنفسها. من الصعب فصل هذه الأحداث عن الخطاب الإيديولوجي، ومن الطبيعي أن يفشل المؤرخون اللبنانيون أحياناً في القيام بذلك. ففي يومنا هذا، ما زال الموقع الإلكتروني لحزب القوّات اللبنانية





ملحق ١٢: تاريخ وذاكرة الحرب الأهلية اللبنانية جلسة: التسلسل الزمني

يُقدّم سردًا كتابيًا للأحداث، يدّعي أنّ مجازر ١٩٧٥-٧٦ و١٩٨٢ كانت في الواقع ردود فعل على الاعتداءات التي تعرّض لها مسيحيو لبنان وإجراءات دفاعية كان من الضروري القيام بها لمواجهة الحركة الوطنية اللبنانية. في المقابل، يشدّد مؤيدو اليسار (وعدددهم أكبر بكثير من عدد «اليمنيين» في أوساط المفكرين والفنانين الذين يُهيمنون على النقاش العام عن الحرب) على أنّ أفظع المجازر ارتُكبت على أيدي أعضاء الأحزاب والحركات اليمنية.

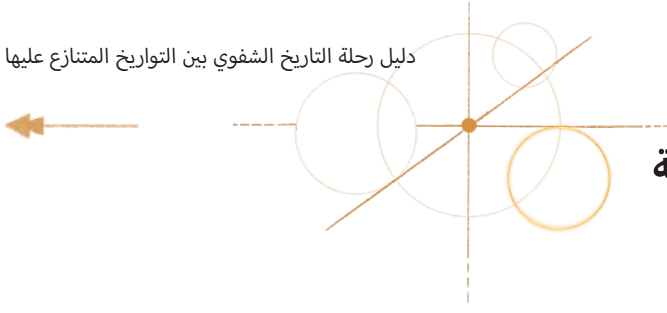
مجازر حرب السنتين

اندلعت الحرب إثر ارتكاب أولى المجازر، التي تُعرّف بـ«حادثة عين الرمانة»، في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٧٥، حيث قُتل ٢٧ فلسطينيًا على أيدي مقاتلي الكتائب (Picard ٢٠٠٢:١٠٥). وبالرغم من أنّه كان من الواضح أنّ مُنفّذي الهجوم ينتمون إلى حزب الكتائب، اتّهم القادة المسيحيون الفلسطينيون وقائدهم ياسر عرفات بافتعال المواجهة في ظلّ جوّ من التوترات المتصاعدة (Hanf ١٩٩٣: ٢٠٤). وتلت حادثة عين الرمانة مجازر أخرى خلال ما يُعرّف بحرب السنتين من نيسان/أبريل ١٩٧٥ حتّى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦. وكما تُشير إليزابيث بيكارد، لم تكن الهجمات التي شُنّت ضدّ مخيمات اللاجئين والقرى في تلك الفترة نتاج الفوضى وغياب القانون وسيطرة الميليشيات على الشارع، بالرغم من أنّ عددًا كبيرًا من الميليشيات كان ناشطًا في ظلّ غياب القانون في الكثير من المناطق. بل إنّ هذه المجازر نُفّدت بهدف إنشاء كتونات من لون واحد، وهو ما كان ينادي به قادة مثل ييار الجميل وكميل شمعون، وكذلك قادة من الحركة الوطنية مثل كمال جنبلاط، وإن كان ذلك ردًّا على قادة الأحزاب اليمنية (Picard ٢٠٠٢: ١١٠). ودفع هذا المنطق بالأطراف المتنازعة إلى تطهير مناطقها من غير المسيحيين، أو من غير التقدّمين، ما برّر بالتالي عمليات القتل الجماعي.

كذلك، كان المدنيون يتعرّضون للقتل نتيجة دورة الانتقام، إذ كانت المجزرة تلو الأخرى تقع خلال حرب السنتين. فالحادثة الكبرى الأولى كانت مجزرة السبت الأسود، في ٦ كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٧٥، حين قام الكتائبيون بقتل ما بين ١٥٠ (الشامي ٢٠٠٣: ٥٧) و٢٠٠ (Hanf ١٩٩٣: ٢١٠) مدني في بيروت الشرقية. وردّت الحركة الوطنية على مجزرة السبت الأسود ومجزرة المسلخ والكرتينا التي تلتها في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦، حيث قُتل مئات المدنيين (Hanf ١٩٩٣: ٢١١)، أو حتّى ما يصل إلى ١٥٠٠ مدني (Harris ١٩٩٦: ١٦٢)، عبر قصف ونهب مدينتيّ الدامور والجية الساحليّتين في ٢٠ كانون الثاني/يناير، ما أدّى إلى مقتل أكثر من ٥٠٠ من سكّانها (Nisan ٢٠٠٣: ٤١).

في تلك الأثناء، كان حزب الكتائب قد فرض حصارًا على مخيم تلّ الزعتر الفلسطيني، الذي سقط في ١٢ آب/أغسطس ١٩٧٦. وقد شاركت القوّات السورية في المجزرة التي تلت ذلك، أو بالحدّ الأدنى تغاضت عنها. وتختلف التقديرات حول عدد القتلى الذين سقطوا في تلّ الزعتر. فهاريس (١٩٩٦: ١٦٥) يُشير إلى «مقتل حوالي ٣,٠٠٠ فلسطيني، أكثرهم من





ملحق ١٢: تاريخ وذاكرة الحرب الأهلية اللبنانية جلسة: التسلسل الزمني

المدنيين، خلال الحصار وما أعقبه من حوادث»، في حين أنّ كويّان (١٩٨٥: ١٤٢) يُقدّر أنّ عدد القتلى الذين سقطوا في ذلك اليوم يبلغ ١,٥٠٠، بالإضافة إلى ٢٢٠٠ سقطوا طيلة فترة الحصار. أمّا تقدير يزيد صايغ فهو الأكثر موثوقيةً، إذ يُشير إلى ٤,٢٨٠ من سكّان المخيم اللبنانيين والفلسطينيين، مُستندًا إلى تقارير صدرت بعد المجزرة مباشرةً (١٩٩٧: ٤٠١). وانتقامًا لهذه المجزرة، هاجمت قوّة الحركة الوطنية قريّتي شكّا وحامات المسيحيّتين وقتلت حوالي ٢٠٠ مدني فيهما (الشامي ٢٠٠٣: ٩٤).

غزو العام ١٩٨٢ ومجزرة صبرا وشاتيلا

لا بدّ من اعتبار اجتياح الجيش الإسرائيلي للبنان وقصفه لبيروت الغربية في صيف العام ١٩٨٢ كحادثة عنف جماعي. فقد شكّل الاجتياح الحادثة الأكثر عنفًا خلال الحرب، إذ أدّت إلى مقتل ١٧,٠٠٠ شخص على الأقلّ وجرح ٣٠,٠٠٠ آخرين (Hanf ١٩٩٣: ٣٤١). ومن التعبيرات الفنيّة الأكثر تأثيرًا عن حياة المدنيين في ظلّ الاجتياح قصيدة محمود درويش النثرية الطويلة «ذاكرة للنسيان: بيروت آب ١٩٨٢» (درويش ١٩٩٥)، إذ يُقدّم المؤلّف سلسلة من الشهادات والتأمّلات حول علاقة الكتابة بالذاكرة والمعاناة البشرية.

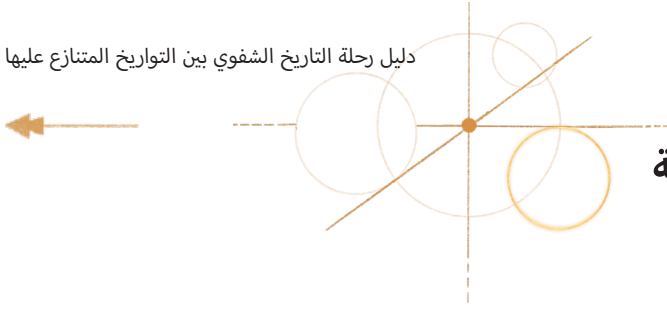
[...]

د. القصف والسيارات المفخّخة والأشكال «الاعتيادية» للعنف الجماعي

[...] بالرغم من أنّ المجازر المذكورة أعلاه أدّت إلى مقتل خمس عدد الضحايا الإجمالي للحرب، البالغ ٩٠,٠٠٠، إلا أنّ العدد الأكبر من المدنيين لاقى حتفه نتيجة القصف شبه اليومي ورمصاص القنص والقتل وغيرها من أشكال العنف العشوائي المرتبط بشكل مباشر إلى حدّ ما بالمعارك الفعلية التي جرت خلال الفترة الممتدّة بين العاميّين ١٩٧٥ و١٩٩٠. وخلال المعارك للسيطرة على المخيّمات الفلسطينية في بيروت الغربية، المعروفة بـ«حرب المخيّمات»، بين حلفاء سابقين ضمن الحركة الوطنية اللبنانية من نيسان/أبريل ١٩٨٥ حتّى ١٩٨٧، تُقدّر الحكومة اللبنانية أنّ أكثر من ٢٥٠٠ مقاتل وغير مقاتل من الفلسطينيين قد قُتلوا (Brynen ١٩٩٠: ١٩٠). لكنّ، من المرجّح أن يكون عدد القتلى الفعلي أعلى، إذ إنّ آلاف الفلسطينيين لم يكونوا مُسجّلين في لبنان. ونظرًا إلى عدم تمكّن أيّ مسؤولين رسميين من تقييم الوضع في المخيّمات بعد المعارك، لم يتمّ إحصاء الضحايا بدقّة. كذلك، وقّعت خسائر كبيرة أيضًا في صفوف السكّان الشيعة والمنتسبين إلى حركة أمل (صايغ ١٩٩٤).

[...] بالرغم من أنّ مجازر الحرب الشهيرة شكّلت حوادث مروّعة من العنف الجماعي، إلا أنّها تغطى عادةً على أعمال عنف أقلّ انتشارًا، أصبحت في الواقع جزءًا «اعتياديًا» من الحياة اليومية خلال الحرب. ومن الأمثلة على فصول العنف الاعتيادي، تلك التي وقعت بين الجنود وعناصر الميليشيات. [...] فخلال مراحل الحرب كلّها، ارتكبت جميع الأطراف





ملحق ١٢: تاريخ وذاكرة الحرب الأهلية اللبنانية جلسة: التسلسل الزمني

المُشاركة فظائع ضدَّ كلِّ من [المدنيين والمقاتلين]. فقد أصبح الخطف والإعدام عند الحواجز بناءً على الهوية الطائفية للأشخاص وأعمال القتل الانتقامية ضدَّ المدنيين والقصف العشوائي للمناطق السكنية، وغيرها من الخروقات الكثيرة لقانون الحرب، جزءًا لا يتجزأ من الحرب الأهلية (Hanf ١٩٩٣).

ومن أنواع العنف الجماعي الأخرى السيارات المفخخة وعمليات تفجير الطائرات، التي أدت إلى مقتل أكثر من ٣,٠٠٠ شخص خلال الحرب، غالبيتهم من المدنيين (الشامي ٢٠٠٣). كذلك، قُتلت ٤٩ شخصية سياسية ودينية على الأقل بين العامين ١٩٧٥ و١٩٩٠ (الشامي ٢٠٠٣: ٣٢٣-٢٦). إلا أنَّ هذه الأرقام تبدو متدنية مقارنةً بأعداد المخطوفين والمفقودين خلال الحرب، الذين يُقدَّر عددهم بـ ١٧,٤١٥ شخصًا بحسب لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان [تأسست في العام ١٩٨٢]. [...]

